أمانة التخطيط والتنمية تستقبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

6

سأل المرزوق عن الجدوى الاقتصادية منها وهل كان الأعلى للبترول على علم بكافة تفاصيلها

عيسى الكندري: شبهات حول إنشاء شركة تداول المنتجات النفطية مجهولة المعالم في دبي

تقدم نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري بسؤال برلماني الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق حول ما اعتبره شبهات كبرى تحوم حول انشاء شركة تداول المنتجات النفطية مجهولة المعالم ومقرها في دبي.

وقال الكندري في معرض سؤاله : يعد المورد النفطي هو الوحيد الذي تعتمد الكويت كمصدر حيوي للميزانية والدخل ومن هذا المنطلق تولي السلطتان التشريعية والتنفيذية والجهات المحاسبية والرقابية أهمية كبرى لهذا المورد الذي يجب أن تكون الرقابة عليه دقيقة حتى وإن كانت لاحقة نظرا لأهميته.

ولا شك أن تقارير ديوان المحاسبة المتتالية والمتعاقبة غالبا ما تصدر كثيرا من الملاحظات والمخالفات على مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها انطلاقا من دورها الرقابي.

ومن هذا المنطلق وفي الوقت الذي تتجه فيه الدولة إلى تقليص النفقات والهيئات والشركات الحكومية تخرج علينا مؤسسة البترول الكويتية بإنشاء شركة تسويق جديدة لتداول المنتجات بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من المجلس الأعلى للبترول لإنشائها رغم غياب الشفافية حول الهدف من إنشاء هذه الشركة وجدواها الاقتصادية.

ولا شك أن هناك شبهات كبرى تحوم حول هذه الشركة المجهولة المعالم خاصة مع تحذير عدد من الخبراء من إنشائها وأنها ستشكل عبئا على المال العام الأمر الذي يؤدي بنا كممثلين للأمة إلى دق ناقوس الخطر أمام هذه الشركة غير واضحة الأهداف والمعالم والجدوى المستقبلية في ظل وجود قطاع التسويق العالمي التابع لمؤسسة البترول الكويتية الذي يقوم بعمله بنجاح وكما يجب منذ سنوات، لتخرج علينا هذه الشركة الأمر الذي يدل على ازدواجية وتعارُض كبير وتشابك في العمل مما يثير كثير من التساؤلات والشكوك حول ما هية الشركة والطريقة التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للبترول.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

1) لماذا هذا التشابك في العمل والاختصاصات بين قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية وشركة تداول المنتجات؟

2) هل كان المجلس الأعلى للبترول على علم بجميع تفاصيل إنشاء الشركة؟

عيسى الكندري

عصام المرزوق

3) هل توجد معلومات أُخفيت عن المجلس الأعلى للبترول فيما يتعلق بإنشاء هذه الشركة خاصة مع تأكيد الخبراء أن المجلس الأعلى للبترول كان مغيبا عن كثير من المعلومات المهمة حول الشركة؟

4) ما الجدوى الاقتصادية من إنشاء الشركة في ظل وجود قطاع التسويق العالمي الذي يعمل منذ سنوات بنجاح على صعيد تسويق المنتجات النفطية؟ يرجى تزويدي بنسخة من دراسة الجدوى الاقتصادية إن وجدت.

5) هل يوجد ما يعوق توكيل مهمة تسويق منتجات مصفاة الدقم لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما تلك المعوقات؟

6) كيف ستسهم هذه الشركة في زيادة المدخول النفطي مع وجود تعارض وتشابك في اختصاصاتها مع قطاع التسويق العالمي؟

7) سيخلق وجود جهازين للتسويق بالدولة حالة من الارتباك والفوضى والتضارب لدى العملاء، فكيف سيتم التعامل معهما؟

8)ما الحاجة لإنشاء الشركة حيث إنها تمثل مخالفة صريحة لتوجيهات وقرارات مجلس الوزراء وديوان المحاسبة اللذين يدعوان إلى تقليص النفقات والهيئات والشركات الحكومية في ظل انخفاض أسعار النفط ؟

9) هل قامت مؤسسة البترول الكويتية بدراسات التحوط من المخاطر لأعمال هذه الشركة الخاصة بالمتاجرة بالمنتجات النفطية في ظل وجود معدلات خطورة عاليه قد تُعرض مورد الكويت الوحيد للخطر؟ يرجى تزويدي بنسخة من الدراسة.

10) لماذا تم اختيار موقع الشركة في دبي ولم يكن في الكويت؟

11) هل سوف يتم الاستعانة بعمالة وطنية من ذوي الخبرة للعمل في هذه الشركة؟ وكم يبلغ عدد العمالة الوطنية المقرر الاستعانة بها؟ وما نوع عقود العمل الخاصة بهم؟

× 12) في حال إنشاء هذه الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو مقرر، هل سوف تخضع لأي نظام ضريبي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما هو هذا النظام؟ وهل تم عرض هذه التفاصيل على المجلس الأعلى للبترول قبل البت بقرار إنشاء الشركة

× 13) كيف ستكون رقابة الجهات الرقابية والمحاسبية في البلاد على هذه الشركة؟

14) هل الشركة ستكون مملوكة بالكامل للكويت أم عن طريق شراكة؟ وإذا كانت بالشراكة ما الهيكل الإداري لهذه الشركة؟ وهل ستكون مناصب محددة للجانب الكويتي بالشركة؟ يرجى تحديد هذه المناصب مع مسمياتها والوصف الوظيفي لكل منصب على حدة.

× 15) كيف ستكون آلية عمل الشركة خاصة أن رسالتها تتضمن تداول المنتجات النفطية وهذا يعني أن المسألة ستتضمن بيعا وشراء؟ وهل سيتم بيع النفط عن طريق تسويقه أم ستشتريه أيضا؟ وإذا كانت ستشتري النفط، كيف تقوم بذلك ونحن في الكويت نعدّ من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم؟

× 16) هل سيقتصر عمل شركة المتاجرة المُزمع إنشاؤها على مهمة تسويق منتجات مصفاة الدقم فقط؟

× 17) هل شكلت مؤسسة البترول الكويتية لجانا بخصوص هذه الشركة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء رئيس وأعضاء هذه اللجان كل على حدة، وهل أحد رؤساء أي من هذه اللجان مرشح لتقلد أحد المناصب بالشركة الجديدة؟

× 18) ما الجوانب المنوط باللجنة دراستها وفقا لقرار إنشائها؟ وهل تم عرض تقريرها وتوصياتها على المجلس الأعلى للبترول قبل اعتماد إنشاء شركة المتاجرة؟

× 19) بالرجوع إلى نص المرسوم بالقانون رقم (6) لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية المادة (3) الفقرة (2) والتي تنص على أن « نقل وتوزيع وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسيل وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى ومشتقاتها ومستخرجاتها المصنعة والمتاجرة في جميع هذه المواد « ، هذه المادة نصت بشكل واضح وصريح على أن المؤسسة تتولى عملية التسويق بشكل كامل، فهل يوجد تعارض قانوني مع آلية عمل شركة تداول المنتجات النفطية؟ وهل المجلس الأعلى للبترول على علم بهذا التعارض؟

× 20) ما دور نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية في إنشاء هذه الشركة؟ يرجى تزويدي بنسخة من التقرير الذي عرضه على المجلس الأعلى للبترول.

تضمنت تغييرات شاملة وواسعة النطاق ببعض المناصب

خالد العتيبي يسأل وزير الصحة عن إصدار قرارات مخالفة لشروط التدرج الوظيفي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى وزير الصحة د. جمال الحربي بشأن قرارات وزارية خاصة تضمنت تغييرات شاملة وواسعة النطاق ببعض المناصب، وجاء في نصه:

اتخذت وزارة الصحة مطلع (اغسطس 2017) مجموعة من القرارات الوزارية التي تضمنت تغييرات شاملة وواسعة النطاق بمناصب مدراء إدارات وومدراء ونواب مدراء مستشفيات ومراقبين على مستوى إدارات مركزية ورؤساء وامناء مراكز صحية ورؤساء هيئات تمريضية.

وقد نمى الى علمي ان اغلب تلك القرارات مخالفة بشكل واضح لقرارات ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المعمول بها، فضلا عن ان تلْك القرارات اشتملت على تنقلات أطباء الى وظائف مستَحدثة بمكتب وكلاء الوزارة غير معتمدة بالهيكل الوظيفي، وعليه يرجى الاجابة عن الاسئلة التالية:

–1هل جاءت القرارات الوزارية الأخيرة المشار إليها مخالفة لقراري مجلس الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2015، ورقم 5 لسنة 2010 ، والقرار الوزاري رقم 137 لسنة 2017؟

–2إن كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بالأسباب التي دعت الى ذلك وجعل جميع القرارات في حكم الباطلة اجرائيا بحسب القانون ولوائح ديوان الخدمة المدنية؟

–3ما الاجراءات التي ستتخذها الوزارة بعد اصدارها قرارات عدة مخالفة لشروط التدرج الوظيفي، وشروط وجوب العرض على لجنة شؤون الموظفين، فضلا عن مخالفتها شرط دعوة لجنة شؤون الموظفين بالوزارة المتقدمين للوظائف الاشرافية لفتح مجال التنافس والمفاضلة؟

–4نمى الى علمي انه قد تمت احالة مجموعة من الأطباء لهم مركز قانوني ودرجة وظيفية فنية وفقا لضوابط ديوان الخدمة المدنية الى وظائف اخرى بمكاتب الوكلاء غير مدرجة بالهيكل التنظيمي ، فضلا عن عدم وجود مهام لهم، يرجى تزويدي بكشف بأسماء هؤلاء ووظائفهم الأصلية والوظائف الاخرى المنقولين اليها والأسباب التي دعت الى ذلك والاسباب التي دعت لنقلهم الى وظائف غير مدرجة بالهيكل الوظيفي.

–5هل استقبلت الوزارة تظلمات من أطباء أو فنيين أو إداريين ضد القرارات الأخيرة؟ إن كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بنتائج تلك التظلمات والتوصيات التي اتخذت لذلك واجراءات الوزارة حيال ذلك.

خالد العتيبي

د. جمال الحربي

كم قيمة الدخل الضائع حتى الآن من إيقاف النشاط؟

ماجد المطيري للصالح: ما أسباب إغلاق 4 مشاريع ترفيهية

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح بصفته رئيس الهيئة العامة للاستثمار وشركة المشروعات السياحية التابعة لها بخصوص المشاريع التالية: حديقة الصباحية، المدينة الترفيهية في منطقة الدوحة – حديقة الشعب ومشروع الشوبيز الترفيهي بمنطقة السالمية. وطلب المطيري إفادته بالآتي:

1 – لماذا تم اغلاق أربعة مشاريع ترفيهية في الوقت نفسه؟

2 – متى تم اغلاق كل مشروع على حدة؟

3 – متى يتم إعادة تشغيل كل مشروع بطريقة كاملة؟

4 – ما التدبيرات التي أخذت لتجهيز بدائل ترفيهية للشباب وقت اغلاق هذه المشروعات الترفيهية؟

–5 لماذا تم إغلاق تلك المشاريع ومحاولة إخلائها من قبل المستأجرين؟

6 – هل لديكم مشروع متكامل لتلك المواقع؟ وما تفاصيل هذه المشاريع من حيث الوصف والتكلفة والعائد وفترة الانجاز؟ 7 – هل تمت دراسة تلك المشاريع وأخذ الموافقات على دراسات الجدوى الخاصة بكل مشروع؟

8 – هل تم الحصول على تمويل ومشغلين لتلك المشاريع ؟

9 – ما خطة عمل لتلك المشاريع ومتي سوف يبدأ العمل فيهم؟

10 – هل تم التنسيق مع المستأجرين لاستمرارهم بالمشروع وتحصيل الإيرادات منهم والمحافظة على الأموال العامة أثناء فترة انجاز المشاريع؟

11 – لماذا لم يتم التخطيط لإنجاز تلك المشاريع على مراحل للمحافظة على ايرادات المال العام ولتوفير متنفس لشباب وأطفال الكويت؟

12 – هل تم الحفاظ على المال العام بعدم الإضرار بالمشروع والمستأجرين في حال التعرض لهم وعدم مقاضاة الدولة بالتعويض عن الأضرار التي تقع عليهم؟

13 – هل تم استخراج تراخيص رسمية لتلك المشاريع العديدة؟ 14 – في حال عدم البدء بالمشروع والانتهاء من دراسات الجدوى هل تم اخلاء المستأجرين والتعرض لهم؟

15 – هل تم استصدار احكام مباشرة على المستأجرين للتنفيذ عليهم بالإخلاء؟

16 – هل تم إيقاف الدخل على الدولة لحين عمل دراسة الجدوى وطرح المناقصة على المقاولين؟

17 – كم قيمة الدخل الضائع حتى الآن من إيقاف النشاط بالمشروع؟

18 – هل قامت شركة المشروعات بأعمال غير قانونية وفوضوية من خلال وضع أسوار وشباك وبوابات مخالفة على المشروع من الخارج ومواقف السيارات؟

19 – هل هناك تراخيص للأسوار والابواب أو اي سند قانوني لذلك؟ 20 – هل قام وزير البلدية بدوره القانوني في ازالة أي مخالفة بالمشروع أو أي سُوَر أو بناء من دون ترخيص؟ وإذا لم يقم بذلك فعليه القيام بدوره بأكمل وجه وتحقيق العدالة بالكامل. 21 – هل هناك شكاوى أو قضايا رفعت من قبل المستأجرين؟ وهل تمت تسوية الخلافات معهم ووضع حلول لأوضاعهم؟ 22 – هل تم تنفيذ تلك المشاريع بالطريقة التي تحافظ على مكتسبات القطاع الخاص الكويتي وبالطريقة التي تخفض الأضرار الناتجة على المال الخاص وأخذ هذه المعايير في احتساب منافع تلك المشاريع؟

23 – هناك مشاريع مماثلة مثل سوق المباركية والمشاريع التي استلمتها الدولة من مستثمرين. هل تم اخلاء المستأجرين من تلك المشاريع أو احترام عقودهم الايجارية؟

24 – لماذا تمت المحافظة على المستأجرين في مواقع واخلائهم لمواقع أخرى؟

25 – ما السند القانوني الذي يسمح للمشروعات السياحية التعدي على عقود ايجار خاصة لأفراد وشركات كويتية؟

26 – هل وافق ديوان المحاسبة على طرد المستأجرين من غير أمر محكمة ومن سوف يتحمل الاضرار بالمال العام في حالة رجوع المستأجرين الى المشروعات السياحية للتعويض؟ وما الأضرار؟

27 – ما صحة قيام شركة المشروعات السياحية بغلق أبواب حدائق عامة «وعلى سبيل المثال متنزه الشعب الترفيهي ومنع الجمهور من دخول الحديقة ما أدى الى حرمان الجمهور من الاستفادة من حديقة عامة»؟

28 – هل تمت الموافقة من قبل هيئة الزراعة لغلق حديقة عامة؟ وما السند القانوني لذلك؟

ماجد المطيري

في اقتراح برغبة تقدم به أمس

عسكر يطالب بإضافة المواطنات الحاصلات على المساعدات الاجتماعية إلى التأمين الصحي

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بإضافة المواطنات اللاتي يتلقين المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التأمين الصحي « عافية «.

وقال عسكر في اقتراحه : تنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين على: « تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

نص الاقتراح: « إضافة المواطنات اللاتي يتلقين المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التأمين الصحي « عافية «.

استفسر عن تشكيل لجنة تحقيق حول هذا الأمر من عدمه

عاشور يسأل الروضان عن أسباب توقيف أكثر من 20 حكما رياضيا عن التحكيم

صالح عاشور

خالد الروضان

تقدم النائب صالح عاشور بسؤال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الشباب بالوكالة خالد الروضان، نصه الآتي :

–1 صدر قرار من رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم بتوقيف أكثر من عشرين حكما من التحكيم ، لذا يرجى تزويدي بنسخة من قرار التوقيف والجهة التي أصدرت القرار ومدة التوقيف.

–2 ما هي أسباب التوقيف ومسبباته ؟ وهل تم تشكيل لجنة تحقيق أو تقصي حول أسباب التوقيف ؟

–3 ما مدى صحة تقدم الحكام بكتاب رسمي لرئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الاتحاد ورئيس لجنة الحكام لشرح وجهة نظرهم ؟ وهل تم مقابلتهم لمعرفة سبب الطلب ؟ وماهي الإجراءات التي تمت بعد تقديمهم للكتاب ؟

–4 قام الحكام الموقوفين بمقابلة معالي وزير الدولة لشئون الشباب لشرح أسباب التوقيف وشرح وجهة نظرهم ، فما هي الإجراءات التي قمت بها بعد مقابلتهم وهل أطلعت على سبب التوقيف ؟